- تقنيات التعليق على الاحكام والقرارات القضائية -

المبحث الثاني: منهجية التّعليق على الأحكام والقرارات القضائية

ليتمكن الطالب من التعليق على أي حكم او قرار قضائي يجب عليه قراءتهما بتروي وتأني وامعان ليس مرة واحدة بل عدة مرات حتى يتوصل الى عدة عناصر تمكنه من انجاز التعليق المطلوب منه. وفي هذا الصدد يحتاج الى أدوات رئيسية وتقنيات جوهرية تمكنه من ذلك. وفي سبيل ذلك يجب عليه اعتماد مرحلتين هما: **المرحلة التحضيرية، والمرحلة التحريرية.**

المطلب الأول المرحلة التحضيرية:

يمكن اجمال الأدوات المساعدة على التعليق على الحكم او القرار القضائي والتي يقوم الطالب باستخراجها في هذه المرحلة في العناصر التالية:

الفرع الأول: الوقائع

هي كل الأحداث التي نشأ بسببها النزاع من أفعال واقوال وأدى تتابعها الى تكوين موضوع النزاع، مما استلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع. ويجب على الطالب أثناء استخراج الوقائع مراعاة ما يلي :

1-استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع: وهي التي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النزاع، ومن جهة ثانية يعتمد عليها من أجل إيجاد السند القانوني المناسب لها وذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال على ذلك : يذكر في القرار أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين محمد وعلي، وتبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أن محرك السيارة فيه عيب وأن البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب التدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.

2-استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني وحسب وقوعها وترتيبها بشكل نقاط: ويكون ذلك بعرض العناصر الواقعية بشكل يراعي التسلسل الزمني في حدوثها، ويكون ذلك بأسلوب ولغة المعلق وليس بترداد واجتزاء مقاطع من الحكم أو القرار.

مثال: يذكر في الحكم أن (أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس، وفي شهر جوان أصدر (أ) إيجابا ثاني لـ (د)، وتبين بعدها أن (ب) قد أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل، **فوفقا لذلك ترتب الوقائع كالتالي:**

-(أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس

-(ب)أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل.

-(أ)أصدر إيجابا ثاني لـ (د) في شهر جوان

3-الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم : و هذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم أو القرار موضوع التعليق، وبالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة، وهذا يعني أنه لا يجوز التكهن و الافتراض وإضافة عناصر واقعية من عند المعلق لم ترد في القرار أو الحكم.

فإذا ذكر في القرار أن محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر، فدفع عمر جزء من الثمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب أثناء تعليقه لا يذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

4- تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا :إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي إلى دراسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال : حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له للعب القمار، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام والآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب وليس محل العقد.

الفرع الثاني: الإجراءات

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم او القرار محل التعليق، ويجب **على الطالب أن يراعي في استخراجها واستخلاصها ما يلي:**

-1-تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع : فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا.

-2- توضيح كل إجراء بدقة و إيجاز وذكر جميع النقاط المتعلقة به :فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، والجهة القضائية التي مثل أمامها، وبماذا يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرارا والجهة القضائية التي أصدرته، وبماذا يقضي.

-3-أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن في الدعوى: فإذا كان القرار محل التعليق صادر عن المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

الفرع الثالث: الادعاءات

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم. وعلى اعتبار أن ادعاءات الطرفين تكون متضاربة ومتقابلة، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني يتعين على القاضي حله والفصل فيه، **ولاستخراج الادعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي:**

- تحديد وعرض الادعاءات، مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف :

تحديد وعرض الادعاءات مع استعراض وشرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند إليها كل طرف، فلا يكتفي مثلا بأن يقول فقط: "يدعي زيد مخالفة وسوء تطبيق القانون"، بل يذكر النّص القانوني الذي أساء القضاة تطبيقه، فالنّص القانوني يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح حجة المتقاضي ودليله على صحة ادعاءه.

- ترتيب الادعاءات:

إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر الطالب أولا ادعاءات المستأنف ثم ادعاءات المستأنف ضده، ويجب ذكرها في شكل نقاط وذكر كل ادعاءات على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الادعاءات بأسلوبه الخاص وبشكل مختصر.

-عدم افتراض ادعاءات غير موجودة في الحكم أو القرار محل التعليق

على الطالب الاكتفاء بالادعاءات المذكورة في الحكم أو القرار القضائي دون افتراض ادعاءات أخرى، فلا يجوز له أن يفترض ادعاء لم يثره أي من الخصوم، وإذا ذكرت ادعاءات طرف واحد فعلى الطالب أن يكتفي بذكرها دون أن يفترض ادعاءات الطرف الآخر.

- الفرع الرابع: تحديد المشكل القانوني

المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع بعد سماعه لادعاءات الخصوم، فالادعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا، يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الادعاءات وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، **ويراعي الطالب في استخراجه ما يلي:**

-1- طرح المشكل القانوني في شكل سؤال :مثلا هل العقد المبرم بين محمد وعلي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ وبالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

-2-طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية: فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟

3- أن يطرح المشكل القانوني بدقة :فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، وهذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية، مثلا بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الأب أم العمة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر أم تسأل عمته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، وباعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

4- أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا :على الطالب أن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

مثال :بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ وما هي صوره وآثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ وهل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسيه تؤدي إلى إمكانية العقد للإبطال.؟

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية.

بعد تمكن الطالب من استخراج كل البيانات المتعلقة بالمرحلة التحضيرية يتوجب عليه ان يعرف عناصر التصميم حتى يحررها ويعلق عليها، وفق ما تقتضيه قواعد المنهجية. فعلى الطالب تنظيم أفكاره بناء على المعلومات التي دونها في المرحلة السابقة حتى يتمكن من وضع التصميم الملائم للحكم او القرار القضائي محل التعليق. على ان وضع التصميم يضل يختلف بحسب الوقائع ومواضيع البحث والمبادئ الأساسية المثارة في القضية. ويبقى القاسم المشترك خضوع تصميمه للقواعد العامة لاي منهجية وهي ضرورة وجود مقدمة وعرضو وخاتمة. اخذا في الحسبان النقاط القانونية والمبادئ الأساسية في الحكم او القرار.

الفرع الأول: الخطة:

لكي تكون الخطة ملائمة للدراسة، **لا بد من مراعاة ما يلي:**

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب موضوع، وخاتمة.

- **وضع خطة تطبيقية:** فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية وأطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية وذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري وآخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- **أن تكون الخطة دقيقة:** وذلك بوضع عناوين دقيقة وتجنب العناوين الطويلة.

- **أن تكون الخطة متوازنة:** وذلك من حيث المباحث والمطالب.

- **أن تكون الخطة متسلسلة:** بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

- **وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح:** فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، والخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية. هي التي تتكون عادة من مبحثين اثنين.

الفرع الثاني: المناقشة

وفيها يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة وتحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

1- مقدمة:

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، وبعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والإجراءات والادعاءات، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة ومختصرة.

2- صلب الموضوع:

في هذه المرحلة، يبدأ الطالب بمناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا وتطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

ولكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، ويكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا وتكون دراسة صلب الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

3- خاتمة:

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين، يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه أو رفضه مع إعطاء البديل له.